

واقع تحرير قطاع خدمات التأمين على اقتصاديات الدول العربية

أ. كواح كريمة *

الملخص:

في ظل ما تموج به الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات على أكثر من صعيد، والتي تعتبر نتاج طبيعي للعولمة والتطورات الدولية وتعاضم تحرير التجارة في الخدمات، الأمر الذي أدى بالكثير من الدول لا سيما العربية إلى ضرورة إحداث إصلاحات اقتصادية ومالية من أجل مواكبة التطورات العالمية خصوصا في مجال الخدمات المالية وفي ضوء هذه التحولات جاء مقالنا هذا للتعرف على قطاع التأمين الذي يعتبر قطاع هام وحساس في مجال الخدمات المالية وكذا دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الدولية في خدمات التأمين على اقتصاديات الدول العربية.

الكلمات الدالة: اتفاقية الجاتس ، التأمين ، تحرير التجارة في الخدمات المالية، تحرير خدمات التأمين.

Abstract:

At a time of a multi-aspect changing of the word economy considered as a natural outcome of; globalization, worldwide development and all efforts made toward trade deregulation through service liberalization, many countries especially belonging to the Arabic world had engaged economic and financial reforms in a way they can keep pace with the international developments, and especially concerning financial services.

In the light of these changes, this article will focus on insurance sector being considered as one of the most important and the most sensitive areas of all financial services, and will, also, examine the expected impact of international trade liberalization through insurance services on the economies of Arabic countries.

* أستاذة مساعدة - أ - جامعة محمد بوقرة - بومرداس.

Key words: GATS Agreement, Insurance, trade liberalization through insurance services, Liberalization of insurance services.

المقدمة:

تشكل التجارة الدولية في الخدمات أهمية كبيرة في التأثير على اقتصاديات الدول والمساهمة في دفع معدل النمو الاقتصادي، حيث يعتبر قطاع الخدمات أكثر استجابة وتأثراً بالمتغيرات الاقتصادية المختلفة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما تعد الخدمات المالية من أهم مكونات هذا القطاع بحكم أنها تتداخل مع معظم الخدمات الأخرى، ومن ثم فهي تعتبر أبرز المحددات الرئيسية لنمو الدول وتعزيز رفاهيتها الاقتصادية والاجتماعية.

تعتبر خدمات التأمين جزء هام من الخدمات المالية، فهي المصدر الثاني لتعبئة المدخرات بعد القطاع المصرفي، حيث يقوم قطاع التأمين بدور كبير في توفير رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار من خلال جذب المدخرات الوطنية المتمثلة في أقساط التأمين، باعتبارها أحد المصادر الهامة لتمويل الاستثمارات طويلة المدى.

وقد شهد العالم موجات تحرير للقطاع المالي تمثلت في إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال وتحرير حساب رأس المال في معظم الدول، الأمر الذي أدى إلى زيادة درجة الارتباط بين الدول المتقدمة والنامية، وقد ساعد على هذا التكامل، توقيع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) التي تعتبر حدثاً اقتصادياً كبيراً.

إشكالية البحث:

مع الاتساع التدريجي لتحرير الخدمات المالية وعولمة النشاط المالي والتجاري تزايد حدة المنافسة وي طرح الإشكال في الأوساط الاقتصادية والمالية العربية حول مدى قدرة الأنشطة الخدمية المحلية بصفة عامة على العمل في سوق تنافسي مع المؤسسات الأجنبية ذات قدرات عالية ومتطورة، ومدى قدرة قطاع التأمين العربي بصفة خاصة على الاستجابة لهذه المتغيرات، وتحديث الخدمات التأمينية بسرعة وكفاءة تمكنه من تعظيم ما يمكن أن يجنيه من عوائد وتقليل ما يمكن أن يتحمله من أعباء وتكاليف نتيجة إنفتاح السوق المالي.

ويمكن صياغة الإشكالية من خلال التساؤلات التالية:

- ما مدى تأثير اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS) على قطاع التأمين في الدول العربية؟ وماهي السياسات المتبعة لمواجهة المنافسة الأجنبية في مجال التأمين؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعريف بقطاع التأمين وكذا التعرف على إتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS) والآثار السلبية والإيجابية لتحرير خدمات التأمين على سوق التأمين العربي.

خطة البحث:

يتم تحقيق الأهداف السابقة من خلال الدراسة التالية:
أولاً: مفاهيم عامة حول التأمين.

ثانياً: تحرير قطاع خدمات التأمين في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات.

ثالثاً: انعكاسات تحرير خدمات التأمين في الدول العربية.

أولاً: مفاهيم عامة حول التأمين:

بعد تطور الحياة التجارية واتساع علاقات الأفراد والدول، والنهضة الصناعية، أصبح التأمين يلقي قبولا واسعا من الجميع، حيث تقوم فكرة التأمين على حماية الأفراد أو المؤسسات من الخسائر المادية التي قد يتعرضون لها نتيجة لوقوع الخطر المؤمن ضده من ناحية كما تقوم شركات التأمين من ناحية أخرى بتعبئة مدخرات الأفراد والمؤسسات واستثمارها في مجالات متعددة مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة والدفع بعجلة التنمية.

ويعتبر التأمين من أنجح السياسات المستخدمة لإدارة الخطر والتحكم فيه وهذا لعلاقته مع العلوم الأخرى -

1) تعريف التأمين: لم يتم الوصول إلى تعريف شامل ومحدد للتأمين وهذا لاختلاف أنواعه واختلاف أسس ومبادئ هذه الأنواع من التأمين.

1.1 التأمين في اللغة: وهو مشتق من كلمة أمن، وأصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف، وهو في الأصل يستعمل لسكون القلب.¹

2.1 التأمين في الاصطلاح: تفنن كتاب الاقتصاد والقانون في تعدد التعريفات الخاصة بالتأمين وهذا لاختلاف الفئة القائمة على هذا التعريف والغرض منه. حيث يركز أصحاب القانون في تعريفهم للتأمين على أنه وسيلة قانونية للتعاقد، ويكون الاهتمام هنا بأطراف عقد التأمين، والمصلحة التي تعود عليه من التعاقد.² ويهتم كتاب

¹ د/ أحمد محمد لطفي أحمد، نظرية التأمين " المشكلات العلمية والحلول الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 10.

² د/ إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 63.

أما كتاب التأمين فقد اختلفت تعاريفهم للتأمين باختلاف البيئة التي يخدمها التأمين، وكذلك العصر الذي عالجوا فيه تعاريفهم، حيث يعرف التأمين على أنه وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين، وهذا بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد يكون جميعهم معرضين لنفس الخطر بمقتضى اتفاق سابق.¹

كما يعرف على أنه يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المستأمن وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن (هيئة التأمين أو شركة التأمين).²

(2) أقسام التأمين (تقسيمات التأمين): يمكن أن يقسم التأمين إلى قسمين أساسيين، الأول من حيث الشكل والثاني من حيث الموضوع، ويمكن تحديد هذا التقسيم كما يلي:³

1.2 التقسيم من حيث الشكل: يدخل هذا التقسيم في إطار الغرض من التأمين ويمثل في:

- التأمين التعاوني: يقوم التأمين على أساس تعاواني، ومن ثم لا يكون الغرض منه تحقيق الربح، كما يتميز بضم مجموعة من الأشخاص الذين قد يتعرضون لخطر متشابه أي من نفس النوع.

- التأمين الاجتماعي: ويكون التأمين هنا على أساس أهداف اجتماعية، حيث لا يهدف إلى الربح وإنما يهدف إلى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من الأخطار التي قد يتعرضون لها.

- التأمين التجاري: ويقوم على أساس تجاري أي بغرض تحقيق الربح، وعادة ما يقوم بهذا النوع من التأمين، شركات التأمين، ويتميز بانفصال صفة المؤمن له عن صفة المؤمن، كذلك ثبات قسط التأمين، كما تتعدى صفة التضامن بين المؤمن والمؤمن لهم.

2.2 التقسيم من حيث الموضوع: ينقسم التأمين من حيث الموضوع إلى نوعين:

- التأمين على الأشخاص: ومن أهم صوره تأمين المرض والوفاة والبطالة وتأمين الحوادث الشخصية.

¹ المرجع أعلاه ص: 64.

² د/ حريبي محمد عبد القات، د/ سعد جمعة ع قمل: التأمين وإدارة المخاطر، دار وا تل للنشر، ط2، الأردن، 2010، ص45.

³ د/ أحمد محمد لطفي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 55.

- التأمين من الأضرار (تأمين الممتلكات): ويقصد به تعويض المؤمن له عن خسارة لحقت ذمته المالية ويتميز هذا النوع من التأمين بالارتباط القوي بين مبلغ التعويض وقيمة الضرر الذي وقع فعلا.

ثانيا: تحرير قطاع خدمات التأمين في إطار إتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS) :

تم تحرير تجارة الخدمات بموجب الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) والتي تعتبر حدثا اقتصاديا كبيرا، له أبعاد عديدة على المستوى الدولي، وقد أدخلت الجولة الثامنة من جولات اللجات والمعروفة بجولة الأورجواي تحرير تجارة الخدمات حيث تم التركيز على ثلاث محاور أساسية متمثلة في 1 - وضع أسس وقواعد مناسبة لتجارة الخدمات بين الدول الأعضاء، وتشمل هذه القواعد كيفية تعامل الدول مع تجارة الخدمات وإزالة العوائق التجارية وقضايا فض المنازعات في حالة حدوث خلاف .

- تحديد المجال الذي يغطيه الاتفاق، حيث يوجد أنواع من الخدمات تسيطر عليها الدولة ، وهذا لأسباب سياسية أو اقتصادية وترغب هذه الدول في إغلاق المنافسة العالمية في تجارة تلك الخدمات.

- مواجهة الاستفادة بالمنافع دون تحمل تكاليف.

1) الهدف من الاتفاقية: تهدف اتفاقية (GATS) إلى رفع مستويات تحرير التجارة في الخدمات تدريجيا من خلال جولات متتابعة من المفاوضات متعددة الأطراف والتي تهدف إلى ضمان توازن شامل بين الحقوق والالتزامات مع مراعاة أهداف السياسة الوطنية.

ويمكن حصر أهداف اتفاقية تحرير تجارة الخدمات فيما يلي:2

- وضع إطار عام متعدد الأطراف يقوم على الشفافية والتحرر التدريجي كوسيلة لتحقيق مستويات مرتفعة من تحرير التجارة في الخدمات.
- يتم تحرير التجارة في الخدمات على أساس المنفعة المتبادلة، وضمان التوازن بين الحقوق والواجبات، وكذا إحترام أهداف السياسة العامة للدول الأعضاء.

1أ. د/ صفية أحمد أبوبكر، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS-)، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات لمنظمة التجارة العالمية، ص: 965.

2د/ أسامة ربيع أمين سليمان، تقويم أثر إنضمام المملكة العربية السعودية لاتفاقية GATS على سوق التأمين السعودي، مجلة الباحث، عدد 2013، ص: 12، ص: 79.

- توسيع ودعم نطاق حجم التجارة الدولية في مجال الخدمات، من خلال إرساء القواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية، مما يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الدول وخاصة الدول النامية.

- تسهيل زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة في الخدمات وتوسيع نطاق صادراتها من الخدمات من خلال تعزيز قدرات خدماتها المحلية وكفاءتها وقدرتها على المنافسة.

(2) تحرير تجارة الخدمات المالية: الخدمات المالية التي تدخل في نطاق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، هي تلك الخدمة ذات الطبيعة المالية التي يتم عرضها من مقدم خدمة مالية لدى دولة عضو في الاتفاقية سواء كان شخص طبيعي أو اعتباري لدى الدولة نحو الأعضاء الآخرين، وتمثل في:

- الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك وخدمات سوق المال والخدمات المالية الأخرى.

- خدمات التأمين وإعادة التأمين.

(3) وضع خدمات التأمين في إطار اتفاقية GATS :

- تعتمد الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على عدم التمييز والمعاملة الموحدة بين شركات التأمين المحلية والأجنبية، مع العمل على تنظيم اللوائح التي تحكم صناعة الخدمات.

- إلغاء التعريفات وترك السوق للتعامل مع الأخطار وفقاً لتسعير كل خطر، هذا ما يؤدي إلى فتح باب المنافسة حيث يدفع الشركات للنزول بأسعارها للمحافظة على محفظتها، مما يؤدي إلى انخفاض الأقساط في مواجهة معدلات الخسارة وحدوث مشاكل عديدة.¹

وحسب الملحق الخاص بالخدمات المالية في اتفاقية الجاتس، تم حصر الخدمات التأمينية التي تشملها الاتفاقية تحت عنوان التأمين والخدمات المرتبطة بالتأمين وتشمل مايلي:²

- التأمين المباشر بما في ذلك التأمين التعاوني .

- إعادة التأمين وإعادة إعادة التأمين.

- وسطاء التأمين كالمساهرة والوكلاء.

¹ الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، أسواق التأمين العربية وتحرير التجارة في الخدمات نظرة نحو مزيد من التحرير الاقتصادي، دراسة غير منشورة 2005، ص 16.

² د/ أسامة ربيع أمين سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 81.

- الخدمات المساعدة للتأمين مثل الخدمات الاستثمارية وإدارة المخاطر وكذا خدمات تسوية الخسائر.

ثالثا: انعكاسات تحرير خدمات التأمين في الدول العربية والسياسات المتبعة لمواجهة المنافسة الأجنبية:

يختلف الاقتصاديون حول تحرير تجارة الخدمات بصفة عامة وخدمات التأمين بصفة خاصة، فمنهم من يرى أن في تحرير تجارة الخدمات مصلحة للدول النامية والعربية، وفي نفس الوقت نجد من يدافع عن حماية الأسواق العربية والمحلية من المنافسة الدوالية غير المتكافئة، وبهذا الاختلاف في الرأي نتجت مجموعة من المزايا والسلبيات لتحرير خدمات التأمين نلخصها فيما يلي:

(1) الآثار الإيجابية لتحرير خدمات التأمين في الدول العربية: يرى بعض أصحاب الاختصاص في مجال التأمين والاقتصاد أن تحرير خدمات التأمين سوف يحقق العديد من المزايا نذكرها فيما يلي:¹

- زيادة الاستثمارات الأجنبية ومعدل النمو الاقتصادي -

- زيادة المنافسة في سوق التأمين وتذشيط سوق الأوراق المالية وعلاج الاضطرابات المالية -

- نقل التكنولوجيا المتقدمة في كافة مجالات التأمين.

- المساهمة في تخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة -

- توفير فرص عمل جديدة وتحسين مستوى الخدمة -

- نفاذ شركات التأمين العربية للخارج -

(2) الآثار السلبية لتحرير خدمات التأمين على سوق التأمين العربي: صاحب تحرير خدمات التأمين موجة من الآراء المضادة تركزت على أثر التحرير على القدرة التنافسية للقطاع في الدول العربية ومنها:²

- يعتبر سوق التأمين سوقا تنافسية بين شركات التأمين العربية المحلية ذات القدرة التنافسية الضعيفة وشركات التأمين الأجنبية التي قطعت شوطا كبيرا في مجال صناعة التأمين.

¹ فاطمة خميس محمد الخلاوي، تحرير التجارة الدولية في خدمات التأمين وإعادة التأمين بالدراسة التطبيقية على مصر، رسالة ماجستير تخصص إقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة-2009- ص122

² فاطمة خميس محمد الخلاوي، مرجع اعلاه، ص172.

- يشكل الانفتاح في سوق التأمين خطراً على السوق المالي، وهذا عند دخول شركات التأمين الأجنبية في سوق المشترين للأسهم، أو في مجال إنشاء شركات جديدة مستقلة، كما أن إفلاس شركات إعادة التأمين يؤثر على مستويات الأسعار في السوق، واضطراب سوق صرف العملات المحلية، وماله من تأثير سلبي على أرصدة الدولة من العملات الأجنبية.

- شركات التأمين التابعة للدول المتقدمة هي التي تحصل على مكاسب كبيرة جراء تحرير قطاع التأمين، وهذا نظراً للمزايا التنافسية الكبيرة التي تتمتع بها هذه الشركات بالمقارنة مع شركات التأمين الوطنية في الدول العربية وهذا ما يؤدي إلى سيطرة الدول المتقدمة على أسواق التأمين في العالم بأسره.

- التخوف من الاعتماد على العملة الأجنبية، الأمر الذي يقلل من الطلب على العملة العربية الوطنية.

- حرمان الاقتصاد الوطني العربي من رؤوس الأموال الأجنبية حيث يتخوف البعض من تحويل أرباح شركات التأمين الأجنبية إلى الخارج، وهذا يؤدي إلى العديد من الآثار السلبية بالنسبة للاقتصاد العربي.

- إمكانية الانسحاب المبكر من الأسواق، حيث تلجأ شركات التأمين الأجنبية إلى امتصاص عوائد سوق التأمين في السنوات الأولى وهذا يتركزها على المنافسة في الأسعار ما يجعل شركات التأمين العربية غير القادرة على مواجهة هذه الشركات إلى الانسحاب المبكر من السوق، وقد تلجأ بعض الشركات الأجنبية إلى سياسة الإغراق للسيطرة على السوق المحلي.

3) سوق التأمين في بعض الدول العربية:

يعتبر قطاع التأمين أحد الركائز التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية التنموية في أي دولة، لذا ركزت الدول العربية اهتماماتها على إعادة تنظيم هذا القطاع الذي عرف إصلاحات كبيرة.

يضم سوق التأمين العربي نحو 470 شركة تأمين موزعة في جميع الدول العربية متنوعة بين شركات عربية وأخرى أجنبية تمارس أعمال التأمين التجاري، كما يضم سوق التأمين العربي حوالي 20 شركة إعادة تأمين عربية ويصل عدد أعضاء الاتحاد العام العربي للتأمين من شركات تأمين وإعادة التأمين إلى ما يقارب 285 شركة¹. وفيما يلي عرض لبعض الدول العربية ومدى تطور قطاع التأمين فيها:

¹ شركات التأمين في الدول العربية.

Insurabia.jo/web Forms/Insurance companies.aspx#

1.3 سوق التأمين في الجزائر:

حسب التقرير المقدم إلى الاتحاد العام العربي للتأمين فقد عرف سوق التأمين الجزائري ارتفاعا محسوسا لرقم الأعمال بحيث ارتفع من 86.60 مليار دج عام 2011 إلى 125.50 مليار دج عام 2014 بنسبة نمو بلغت 10%¹.

وقد بلغ إجمالي الأقساط المباشرة 116979000 ألف دينار جزائري عام 2014 مقارنة بعام 2013 حيث بلغ 105827000 ألف دينار.

أما بالنسبة للتعويضات الممنوحة من طرف شركات التأمين فقد بلغ حجمها 61.8 مليار دج عام 2014 بعد أن كان يقدر بـ 54.1 مليار دج عام 2013.

كما ارتفع معدل التأمين الذي يدفعه كل مواطن جزائري سنويا إلى 3209 دج عام 2014، ليصبح نصيب التأمينات في الناتج الداخلي الخام 0.73% مقابل 0.68% خلال سنة 2013.

حقق النشاط المالي زيادة قدرها 11% مقارنة بعام 2013، هذا ما يسمح لشركات التأمين بتحقيق معدل مردودية يقدر بـ 8%.

2.3 سوق التأمين في مصر: حقق سوق التأمين في مصر معدل نمو ملحوظ خلال السنتين:

(2013-2014) و(2014-2015) وذلك كما يلي:²

بلغ إجمالي الأقساط المباشرة لسنة (2014-2015) مبلغ 16.2 مليار جنية مقابل 14.4 مليار جنية في عام (2013-2014)، أما إجمالي الاستثمارات لشركات التأمين فقد ارتفع من 48.6 مليار جنية سنة (2013-2014) إلى 52.5 مليار جنية عام (2014-2015) بمعدل نمو 8%.

كما بلغ صافي الدخل من الاستثمارات لعام (2014-2015) قيمة 4.8 مليار جنية مقابل 2.6 مليار جنية لعام (2013-2014) بمعدل نمو 2.1%.

3.3 سوق التأمين الأردني:

بلغ عدد شركات التأمين في الأردن مطلع سنة 2016، (24) شركة من بينها شركة تأمين أجنبية، وقد انخفض عدد الشركات العاملة بالأردن من 28 شركة عام

¹ السيد يوسف بن ميسية، ممثل سوق التأمين، تقرير سوق التأمين الجزائري المقدم إلى المؤتمر الحادي والثلاثون للاتحاد العام العربي للتأمين، 24-26 ماي 2016 بيروت، لبنان.

² رضا فتحي ممثل السوق المصري بمجلس الاتحاد العام العربي للتأمين، المؤتمر الحادي والثلاثون للاتحاد العام العربي للتأمين، بيروت من 24 إلى 26 ماي 2016.

وقد بلغ نمو إجمالي الأقساط والتعويضات كما يلي:¹

نسبة الأقساط عام 2012 بلغت 6.7% لترتفع إلى 7.1% سنة 2014 بعدما كانت 6.3% سنة 2013، أما نسبة التعويضات فعرفت انخفاض محسوس سنّي 2012 و 2013 حيث بلغت على التوالي 2.8% و 1.9% لترتفع إلى 17.6% خلال عام 2014، وقد بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في الأردن عام 2014 مبلغ 525.7 مليون دينار أردني محققة بذلك نسبة قدرها 7.1% عن عام 2013، وقد رافقت هذه الزيادة، ارتفاع حجم أعمال إعادة التأمين الخارجية حيث بلغت 170 مليون دينار أردني عام 2014 محققة بذلك نسبة نمو قدرها 8.9% مقارنة بعام 2013، كما ارتفعت استثمارات سوق التأمين لـ 25 شركة تأمين بنسبة 5% عام 2014، وكذا حقق إجمالي الموجودات زيادة قدره 5.6% مقارنة بعام 2013.

4.3 سوق التأمين التونسي:

تمثل حصة تونس من رقم معاملات سوق التأمين العالمي خلال سنة 2014 ما يقارب 0.02% بينما تبلغ هذه النسبة 0.07% بالمغرب و 0.04% مصر و 0.03% بالجزائر و 1.03% بجنوب إفريقيا.²

وتعتبر هذه النسبة ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة التي لها تقاليد في ميدان التأمين حيث تبلغ 30.2% بالولايات المتحدة و 14.2% باليابان و 6.90% بفرنسا. كما سجلت نسبة التأمين في النشاط الاقتصادي خلال 2014 ارتفاعاً، حيث قدرت نسبة معاملات سوق التأمين التونسية من إجمالي الناتج المحلي الخام 1.88%. وقد تطورت أقساط التأمين سنة 2014 بنسبة تقدر بـ 10.15% مقابل 9.90 % لسنة 2013، كما عرف قسط التأمين للفرد تطوراً متواصلاً حيث بلغ 141.680 دينار سنة 2014 مقابل 129.757 دينار سنة 2013. أما التعويضات المدفوعة فقد عرفت انخفاض يقدر بـ 1.08% خلال 2014.

¹ د. علي الوزني، رئيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين، المؤتمر الحادي والثلاثون للاتحاد العام العربي للتأمين 24-26 ماي 2016.

² تقرير سوق التأمين التونسي لسنة 2014 المقدم للمؤتمر الحادي والثلاثون ببيروت، 24-26 ماي 2016.

الخلاصة:

يلعب قطاع التأمين دور مهم وأساسي في بناء الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الوظائف التي يؤديها، وفي ظل تحرير التجارة في الخدمات، تسعى البلدان العربية إلى مواكبة التطورات العالمية في قطاع الخدمات بصفة عامة وخدمات التأمين بصفة خاصة.

وبناء على ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

النتائج:

- معظم أسواق التأمين في الدول العربية محدودة، ولا تتناسب مع عدد الشركات العاملة في كثير منها، كما أن فتح الأسواق ودخول شركات جديدة للسوق سيؤدي إلى تفتيت العمليات وتعريض الشركات لهزات وتقلبات عكسية.
- ضعف أجهزة الإشراف والرقابة في الدول العربية بسبب عدم توافر الوسائل والإمكانات اللازمة لتحقيق أهدافها، وتبعية هذه الأجهزة للموزارات والمصالح الحكومية.
- غياب الثقافة التأمينية في معظم الأسواق العربية مما يؤثر سلباً على حجم النشاط.

- يعاني سوق التأمين العربي من نقص شديد الخبرات والإطارات على مستوى كافة المستويات والتخصصات.

- نقص البيانات والإحصاءات اللازمة لمزاولة عمليات التأمين.
- وعليه يمكن اقتراح التوصيات التالية:

التوصيات:

- تحديث وتوحيد أجهزة الرقابة والإشراف العربية، وهذا لمسيرة متطلبات الإنفتاح والتحرير من منظور المعايير الدولية، وعقد برامج تدريبية لتقوية أجهزة الإشراف والرقابة.
- معالجة السياسات الجبائية عن طريق خفض الضرائب والرسوم بحيث تكون مشجعة لكافة فروع التأمين.
- سرعة استخدام الأساليب الحديثة في تسويق الخدمة التأمينية.
- الاهتمام بتبسيط إجراءات التأمين، وتحسين المستمر لوثائق تأمينية حتى تتناسب مع الاحتياجات المتطورة للأشخاص.

- تدعيم أوجه التعاون العربي في مجال التأمين وإعادة التأمين والاستعانة بخبراء التأمين العربي لوضع استراتيجيات عربية في مجال التأمين لمواجهة التحديات العالمية والتكاملات الدولية.
 - إقامة شراكة بين شركات التأمين والبنوك، والاستفادة من شبكات توزيع البنوك في تسويق المنتجات التأمينية وتحصيل الأقساط.
 - قائمة المراجع:
 - أحمد محمد لطفي أحمد، نظرية التأمين " المشكلات العملية والحلول الإسلامية "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
 - إبراهيم علي إبراهيم عبدربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
 - حربي محمد عريقات، سعد جمعة عقل، التأمين وإدارة المخاطر، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
 - جلال إبراهيم، التأمين دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة 1994.
 - هيثم حامد المصاروة، المنتقى في شرح عقد التأمين، إثراء للنشر والتوزيع عمان، 2010.
 - صفية أحمد أبو بكر، الاتفاقية العامة التجارة في الخدمات (GATS)، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
 - أسامة ربيع أمين سليمان، تقويم أثر انضمام المملكة العربية السعودية لاتفاقية GATS على سوق التأمين السعودي مجلة الباحث، عدد 12، سنة 2013.
 - الهيئة المصرفية للرقابة على التأمين، أسواق التأمين العربية وتحرير التجارة في الخدمات، نظرة نحو مزيد من التحرير الاقتصادي، دراسة غير منشورة 2005.
 - فاطمة خميس محمد الحملاوي، تحرير التجارة الدولية في خدمات التأمين وإعادة التأمين بالدراسة التطبيقية على مصر، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد، القاهرة 2009.
 - المؤتمر الحادي والثلاثون للاتحاد العام العربي للتأمين من 24 إلى 26 ماي 2016 بيروت، لبنان.
 - تقرير سوق التأمين التونسي لسنة 2014
- [www.Insurabia.jo/webforms/Insurance companies.aspx#](http://www.Insurabia.jo/webforms/Insurance%20companies.aspx#)